



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الفلك المشحون فيما يتعلق بانتفاع المرتهن بالمرهون

المؤلف

محمد عبدالحى بن محمد عبدالحليم بن محمد (اللكنوي)

ملاحظات

نقلت هذه النسخة من النسخة المودعة بالمكتبة الأزهرية

مكتبة
الملك

لقد تم

هذا كتاب

الغدير الشجرة فيما يتعلق
باعتقاده المرتبة بالمرتبين

الفاضل إلى الحيات محمد

عبدالحى الدنوى رحمه

الله تعالى ونفعنا

به والمسلمين

امه

رصى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم



١٤٠٧

٦١٢٤٨

تكملة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح لنا الحلال والحرام
و بيّر لنا مستبهاة الاحكام واسرّد انه
لدا له الا لله وحده لا شريك له واشهد
ان سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد الانام
وعلى اله وصحبه وممن تبعهم الى يوم
القيام .

اما بعد فيقول الراعي عفو ربه القوي
ابراهيم الحنّان محمد عبدالحى اللّهُوى اسمه
مولانا الحاج الحافظ محمد عبدالحليم
ادخل الله جنّة النعيم لهذه سالة
مسألة بالعدد المنكوب فيما يتعلق بانتفاع
المراتب بالركوب الفتره اقتتالا لامة
بعضه الدجباب وخلص الراحا احيامه

الله

الله تعالى انه يركب بط الكاملية ويد
بلا الحيا عليه وهي مرتبة على فضيلة وخاتمة
الفصل الاول في ذكر اختلاف الأئمة مع ذكر
انك دلة . اعلم ان الأئمة اختلفوا في انه
لكل يجوز للمرتبة او الراهية الانتفاع
بالمركوب ام لا فقال ابو حنيفة لا يملك
الراهية الانتفاع به وقال الكافي الراهية ينتفع
به عالم يفيد المرتبة وضع ابو حنيفة وعالمه الثاني
انتفاع المرتبة به خلافا لاهم كذا
في عقنص الاليعناع .

والاصل في الباب حديث الذي يركب اذا
كان مرهونا وللمركوب يشرب اذا كان
مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب نفقة
اخرجهما به ما جاء من حديث ابي هريرة

مرفوعا واخرج ابوداود عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليه الد
يحمل نفقة اذا كان مهنونا والفررك
نفقة اذا كان مهنونا وعلى الذي يحمل
ويرك النفقة.

قال ابوداود وهو عندنا صحيح اه
واخرج الترمذي عنه مرفوعا انظر مرك
اذا كان مهنونا وليه الد يسريه
اذا كان مهنونا وعلى الذي يرك ويرك
نفقة. قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح لا يعرف الا من حديث عامر الشعبي
عن ابي هريرة وقد روى غير واحد هذا
الحديث عن الامش عن ابي صالح عن ابي
هريرة مرفوعا والعمل على هذا عندنا

اهل

اهل العلم وهو قول احمد واسحاق وقال
بعض اهل العلم ليس له ان يتفق من الره
سبي. اه.

واخرج البخاري بلقفا انظر مرك نفقة
اذا كان مهنونا وليه الد يسريه نفقة
اذا كان مهنونا وعلى الذي يرك ويسريه
نفقة. واخرج الحاكم والدارقطني من
حديث ابي هريرة مرفوعا الره مركوب
ومملوك. وقال الحافظ ابن حجر في تاريخه
الحسن في تخريج حديث ابي هريرة شرح الرافعي
الكبير اعل بالوقف.

وقال ابنه ابي حاتم قال ابي رافع
مرة ثم نزل الرفع بعد ورجع الدارقطني
والميهقي رواية مرفوعة على من

رفعه ومحوه رواية الكافي عن سفيان
عن الحسن بن عمار عن ابي صالح عن ابي بصير عن
هذا الحديث بنظره يبدل على حوزة ارتفاع
بالركوب اذا كان دابة وسر
الله اذا كان غنما وان كان بفتح الدال
وتدني الراية اي ليه ونحو ذلك وبه
اغذا احمد وغيره وحمل الكافي على
الرائية وحوزة ارتفاع له قال
السيوطي في مرقاة المفاتيح شرح سنن ابي
داود تناول الكافي على الراية واحمد على
المرتبة الاولى

وقال القطراني في تاريخ الساري شرح
صحيح البخاري اصبحت به الامام احمد
قال يجوز للمرتبة الارتفاع بالركوب اذا

قام

قام برصته ولو لم ياذنه له المالك وجميع
الجمهور على انه المرتبة لا يتبعه المرتبة
بشيء

قال ابنه عبد البر هذا الحديث عند جمهور
النفهاء يرد اصول جميع عليها وآثار
لا يتصل في معناها ويدل على نسخ حديث ابن
عمر لا تخلب ما كية امرئ بغير اذنه اهـ
وقال امامنا الكافي يسيب انه يكون
المراد لم يمنع من الراية من درها وظهورها
وهي محمولة وركوبة له كما كانت قبل الرتبة
وقال الحنفية ومالك واحمد في رواية عنه
ليس للراية دليل بل في حكم الرتبة
وهو الجسر الرايم اهـ
وفي الجامع الصغير للسيوطي ورحمة للعزيم اهـ

أي النهر المركوب يركب بنفقة ويشرب له
الدم قال العلقمي بفتح الميم وتشديد اللام
مصدر بمعنى الدارة أي ذات الفرع ويتركب
ويشرب بالبناء للمجهول وهو خبر بمعنى الدم
لكنه لا يتعين فيه المأمور إذا كان مرئونا
أي يجوز للمرئمة ذلك بأدنه المراهمة
وإذا قلنا لا صناعه عليه

وقال أحمد وأصحابه وطائفة يجوز للمرئمة
الانتفاع بالمرئمة إذا قام بمصالحه وأنه لم
يأذنه له المالك في أي رواه البخاري في
عنه أي لهبرة أه وفيه أيضا الذي
ظهر الدابة المرئمة يركب بنفقة إذا كان
مرئونا أي يركبها المراهمة وينفق عليه
هذا الساقط ومالك لا يملك له الرقبة وليس

للمرئمة

للمرئمة إلا التوثيق أو المراد المرئمة له ذلك
بأدنه المراهمة

واستدل طائفة بالحديث على جواز انتفاع
المرئمة بالمرئمة إذا قام بمصالحه وأنه لم
يأذنه له المالك وهذا الجمهور على ما تقدم
وليه الدم يشرب بنفقة إذا كان مرئونا
وعلى الذي يركب ويشرب بالنفقة وهو المراهمة
وكذا عليه نفقة وأنه لم ينتفع به في
أي لهبرة أي رواه البخاري والترمذي
أه وفي مباحثه أنه لا يملك شئ من
ألا يملك له ماله في أي لهبرة أي
روى البخاري عنه المراهمة يركب بنفقة ويشرب
له الدم أي ذات الدم وهو المراهمة إذا
كان مرئونا يعني إذا أراد المرئمة أنه

يركب المركوبة او يشرب ليه المركونة
 به و به اذنه المراهقه فله ذلك حتى لو
 عمل المراهقه بركوبه لا يفي شيئا للمراهقه
 وعلى الذي يركب ويشرب النفقة يعني
 نفقته بقدر ركوبه وشربه وبطارد يدي
 عمل احمد به جنبل وقال غيره لا يجوز
 انتفاع المراهقه به لكونه منافعه كاللحم
 وسنوه تكون للمراهقه عند الشافعي ويكونه
 رهنا كالاعل عندنا اه

وفي شرح معاني الآثار للطحاوي حديثنا
 على به شبه حديثنا يزيد به هارونه
 اخبرنا زكريا به اي زائدة عن النبي
 عه اي هرة عه النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الفار يركب بنفقة اذا كان

مركونا

مركونا ولله الدر يشرب بنفقة اذا كان
 مركونا فذهب قوم الى انه للمراهقه اه
 يركب المراهقه بكونه نفقة اليه ويشرب ليه
 ايها وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا ليس
 للمراهقه اه يركب المراهقه ويشرب ليه وهو
 رهقه معه وليس له اه يتفع بشي

وكار سر الحجة لهم اه لهذا الحديث
 جعل لم يبي فيه س الذي يركب ويشرب
 الله فراهقه جاز لهم اه يجعلوه للمراهقه
 دونه اه يجعلوه للمراهقه وهم زائدة فقد
 روى لهذا الحديث هشيم وسبه فيه عالم
 يبي يزيد به هارونه حديثنا احمد به
 داود حديثنا اسماعيل به ابراهيم الهاشم
 حديثنا هشيم عه زكريا عه النبي عه

إلى كسر مرة مرفوعة إذا كانت الدانة رطوبته
 فعلى المرتبة علقها ولية الدر يشرب وعلى
 الذي يشرب تنفقها فدل على هذا الحديث
 على أنه المعنى بالركوب ويشرب الدابة
 في الحديث الأول هو المرتبة فيجعل ذلك له
 و جعلت النفقة بدلا عما يتصور منه
 عما ذكر وكما له هذا عندنا والله اعلم في وقت
 ما كان الرأيا بها ولم يخرج من القرصه
 الذي يحرم منفعة ودفعه أخذ الشيء
 بالشيء وأنه كانا غير متساويين ثم حرم
 الرأيا بعد ذلك وحرم كل قرصه حر
 نفعا وأجمع أهل العلم على أنه نفقة
 الراية على الراية لا على المرتبة لأنه
 ليس للمرتبة استعمال الراية وقد حثنا

فهدنا أبو نعيم حدثنا الحسن بن صالح أنه
 سمع عبد الله بن خالد عن أبي النقي قال
 لا ينفق من الراية شيء ١٥
 وقد ظهر من هذه الباريات وغيرها
 من كلمات المقاتلة أنهم اختلفوا في الحديث
 المذكور على أقوال أحدها عمله على ارتفاع
 الراية وهو مسلل الكافية وثانيها عمله
 على ارتفاع المرتبة مطلقا وأنه لم ياذر
 له الراية وهو مسلل إمام الحساب
 وثالثها عمله على ارتفاع المرتبة ياذر
 الراية وهو مسلل جمهور علماء الدولة
 ورأى بها كونه مشوغا بتحريم القرص مع
 جبر النفقة
 ولا يخفى على المهتم الغير المتفهم

انه اول الاقوال فيه هو حمل على انتفاع
المرتبة عند اذنه المراهمة بكون بشرط
انه لا يكون مشروطا حقيقة او حكما
كما سيأتي فيما يأتي .

واما حمل على جواز انتفاع المرتبة
مطلقا فيخالف اصول الشريعة والقواعد الشرعية
النقلية الثابتة بآيات اليقين والاحتياط
انه لا يجوز الانتفاع بملك الغير بدون اذنه
صريحا او دلالة فانه لا شك انه الموقوف
ملوك للمراهمة وليس للمرتبة الا حق
الحبس والتوقيف فكيف يكون له التصرف
بغير اذنه المراهمة واليه اشار ابي عبد
الله لما ذكر كما مر نقله عن ابي اسحاق الساري
وحمل على انتفاع المراهمة مخالف لمصرح

ماورد

ماورد في بعضه طرقه من ذكر المرتبة
فذكر المراهمة في الجبتي شرح نعم القدر
وحاصل الهداية وشارح الهداية الحكم
المراهمة عندنا صيرورة المراهمة محتسبا
بديهة المرتبة جبا دائما بانك يد الاستيفاء
له .

وعند الكافي تعلية الدية بالغير استيفاء
منه بالبيع فليس قلنا لا يجوز عندنا انتفاع
المراهمة واسترداده لانه يفتقر موصبه
وهو الحبس الدائم ويجوز عنده لعدم كونه
ماليا لرجعه وهو تقييد للبيع واما ابداء
احتمال انه منصرف كما ذكره الطحاوي فيجوز
انه المنع لا يثبت بالاحتمال بخلاف ما ثبت
انه لهذا الحكم كانه في زمانه ابا عبد الله البا

وإباحة القرصه الذي هو صنعة ثم حكم
 بمنع كل ذلك لا يحكم بنسخه نعم يصح
 يقال انه معارضه خبر النهي عن القرصه
 الذي هو صنعة وهو المعلوم انه عند
 المعارضه بيه الحل والحرمة ترجح الحرمة
 والخبر المذكور هو ما ذكره صاحب الردية
 وغيره في بحث كراهة الفاتح انه النبي صلى
 الله عليه وسلم رأى عن قرصه من نفعا
 وهو انه كان متعلما طيه سندا لكنه تأيد
 بآثار الصحابة وعمل الدئم.

قال المعنى في البناية شرح الردية الخ
 رواه علي رضي الله عنه ونفذه قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كل قرصه هو
 به نفعا ونوربا اخرج الحارث به ابي

اسامة

اسامة في مسنده وفي مسنده سواد به
 مصعب قال عبد المح في احكامه بعد انه
 اخرج به هو متروك اهـ

وقال ابيه الزمام في فتح القدير رواه
 الحارث به ابي اسامة في مسنده وحقق
 ابيه حمزة أنبا سواد به مصعب وعمره
 الى ما في قال سمعت عليا يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كل قرصه هو
 نفعا ونوربا وهو مصنف بسواد قال
 عبد المح متروك وكذا قال غيره ومداه
 ابراهيم في جزئه المعروف عنه سواد ايضا
 واحسن ما قلنا ما في الصحابة واللف
 ما رواه ابيه ابي كريب في مسنده حدتنا
 خالد لا صرحه حجاج مر عطاء قال كانوا

كبره كحل قرصه حر منفعة انه
 وقال الخافض به عبر العقدة في تلخيص
 البحر عند ذكر لقذا الحديث قال غيره
 به في المفتي لم يصح فيه شيء في النبي
 صلى الله عليه وسلم واما امام الحرمين
 فقال انه صحيح وتبعه الغزالي وقد رواه
 الحارثي به الى اسامة في مسنده من حديث
 علي وفي مسنده سواد به مصعب بن
 ورواه البيهقي في المعرفة في فضائله
 عبيد موقوفاً بلطف كل قرصه حر منفعة
 فهو وجهه من وجه الريا
 ورواه في السنن الكبرى في ابيه معود
 وابي به كعب وعبد الله بن سلام وابي
 عباس بن قرقا عليهم اهد وفي فتحها غائبة
 المنظار

اللهاية لادبه القيم المسمى بتقيد النظار
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من القرص الذي يحول النفع وجعله ربا
 ومع من يقول بحدية المقرصه انه لم يله
 تسوية عادة جارية به لئلا يقرصه
 ففي سنة ابيه ما جنة به يحيى به اسماوه
 الرضا في قال سائنت اسر به مالك الرجل
 منا يقرصه اخاه المال فيهدى اليه فقال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اقرصه احدكم قرصا فاعطى اليه
 واهله على الدابة فخر يركبها وله قبله
 الله انه يكونه جري حينه وبيته قبل ذلك
 وروى البخاري في تاريخه عن ربيعة به
 ابي يحيى الرضا في في النس قال قال رسول

الله اذا اقرض احدكم فلا ياخذ عهدة
وفي صحيح البخاري عن ابي هريرة
قدمت المدينة فلقيت عمير بن عبد الله بن مسعود
فقال لي اياك يا رضى الربانية فاش فاذا
كان لك على رجل من قاعدى ابله عمل
تبه او عمل صغير فارتاحه فانه ربا
وجاء هذا المعنى عن ابيه مسعود وابيه
عباس وابيه عمر.

الفصل الثاني

في ذكر اقوال اصحابنا الحنفية
اعلم انهم بعد ما اتفقوا على انه لا يجوز
للموتعة ان تنقاع بالرهبر بدونه ذل الرهبر
اختلفوا في جوازها بالذمة على اقوال عديدة
كما دلت عليها عبارة ائمتنا المخلقة الاول
انه

انه جائز الكافي انه ليس بجائز الكافي
جائز قضاء غير جائز ريانة الرابع اذ لا ذمة
الذمة كانه مشروطا فغير جائز والذمة غير جائز
الخامس انهم كانه لا ذمة مشروطا فغير
حرام وان لم يكن مشروطا فغير مكروه
ولتذكر نبذا من عبارات كتبنا لكم
الذمة على تفريقهم ثم نحو الحر ونحو
الباطل ولو كره الجاهل الخامل قال
برعاية الشريعة في الوقاية بدلا من تقاع به
يا استخدام ولا سكتي ولا لبس ولا اجارة
ولا امانة ولو منع لوفعل ولا يبطل
الرقبة به.

وقال صدر الشريعة في مختصره الوقاية وكما
سنتي في كمال الدراية ولا يصح فيها اي الرقة

والرديعة رهن وأجارة وأعاره وأيداع .
أما الأجارة والأعارة فلا رهن والموذع
ليس له الانتفاع بالرهن والوديعة تليق له
تسلط غيره على ذلك .

وأما الرهن والوديعة فلا كلام الرهن
والموذع رهن بيد ائتمنه والموذع ذو غيره
ولا يطل الرهن لو فغل الرهن شيئا من هذه
الأصناف الثلاثة لا يراها تصرف من ائتمنه
والرهن لا يطل بتصرفه لكنه ينتمى للرهن
لهذا تعدى الله .

وقال الشيخ المصنف المروى في شرح الوقاية
بأنه انتفاع به في رهن يجوز انتفاع بالرهن
للمؤتمنه باستخدامه كإعارة عبداً ولو سكت
الملك له رهنه بعباده كإعارة أو بالكلية

الـ

اللائحة يا ذنب له الرهن لا رهنه حق ليس له
الحبس الله .

وقال أبو الكارم في شرح سطر الوقاية
في سطر الرهن أي على ائتمنه رهنه كإعارة
فلا يجوز للمؤتمنه الانتفاع بالرهن إلا بإذنه
الرهن الله .

وقال المصنف في مباحث الرهن في شرح سطر
الوقاية بأنه تعدى رهنه في الرهن كما قرأه
دأبج وأبج والركوب والكنى والخدم يد
لأنه وإن سطر رهنه بملك لا قيمة كالركوب وفيه
إشارة إلى أنه يحرم الانتفاع من الرهن
بإذنه للرهن وأما ما يردده فيكون كما في سطر
وغيره ويدبره كما في المنية .

وقال في الهداية وليس للمؤتمنه انتفاع

بأنه لا يستحق ولا سكتى ولا سكر الـ
أبداً لأنه لا مالك له له هو الحبس
دونه الانتفاع اهـ

وفي هذه المسألة ليس للمرتبة اهـ
يتبع بالرهبة لا استخدام ولا سكتى ولا
ليس إلا بأذنه المالك اهـ وفي تنقيح
الفتاوى الحميدية ليس للمرتبة ولا للرهبة
أهـ يزارح المدرسه ولا يواجرها لأنه ليس
لها الانتفاع بالرهبة اهـ وفي النقية فتاوى
جامع التفاريح للفقاهى عابى برف المرتبة
سكنه الداء ياذن الرأى بكمه واطلحه
في العرف أنه لا يكفه بلج اى الخجندى
الـ عطاء في الرجاء عنه قلت لما قيل
سـ سبته الربا اهـ وفي مجمع البركات اهـ

الحاصل

الحاصل انه المرتبة لا يتبع بالرهبة واهـ
أذنه له الرأى او لم ياذنه وفي التمهيد
يكفه المرتبة الانتفاع بالرهبة واهـ أذنه
له الرأى كذا في المدونة واهـ فقل كان
متدياً ولا يطل الرهبة للتدنى كذا في البقية
اهـ وفي السراج المير للمرتبة اكل ثمار البتة
اولها ائمة فلا بأس به اهـ ثم يكفه
مشروطاً والاصار فرضا عبر به خففة
فيكون له ربا كما في الجواهر اهـ وفي المنز وشرحه
نعمنى لا يتبع المرتبة بالرهبة استناداً الى
مـ حيث الاستخدام في ائمة ولبا اى
مـ حيث اللبس في الثياب واجارة اى مـ
حيث اجارة في العقار واجارة اى مـ
حيث الاجارة لـه متناه الحبس دونه

ان ارتفاع قدر جود الدماء لتعليق اه
 وفي الدماء والنظائر ابا ج الرازي
 من اكل الماء فاكلها لم يضره اه قال
 الحوي في حوائجيه اي لعدم تعديده و
 ينفذ شي امر ديه كما في النقية و
 وتسير من سروج وعليه السوي
 وفي ابا ج احمد الشافعي عبد الله به
 محمد به سلم انه لا يحل له ان يتفع بشي
 منه وانه اذنه لمرأته لانه اذنه في
 لانه يستوفي ربه فتكونه السفة ربا
 قال الله تعالى وبتوا فيه بينا
 وبه ما تقدم يحمل ما على الديانة
 انه اقول لا وجه لهذا التوفيق لانه
 ربا لا يظهر فيه فروق بينه والديانة والظاهر

ما كانه

وفي

وفي الدماء والنظائر اي في موضع آخر يكره
 لمرئته ان ارتفاع بالمرء باذنه المرائية اه
 قال الحوي في حوائجيه كذا في النسخة ووقع
 في بعض النسخ به اذنه المرائية وفي بعضها به
 باذنه المرائية اه وفي توفيقه لمرأته وشروطه
 المرائية لانه ارتفاع به مطلقا استخدام
 ولا سكتي ولا يسه ولا اجارة ولا امانة
 - جاد كانه من مرتبة او راقية الا باذنه كل
 نحو اخر وقيل لا يحمل للمرئته لانه ربا
 وقيل انه شرط كانه ربا وان لا
 قال الطحاوي في حوائجيه قوله سوا كانه
 من المرائية والمرئته قال في العزيمة
 اما كونه حكم المرتبة ذلك فمذكور في عمدة
 المتوفى واما كونه حكم المرائية ذلك فافق

١٢

سراجهم ونسبه في غاية ابياسة الى انه قطع
قوله وقيل لا يحمل للمرتبة اي وانه اذ له
المرتبة لا نداده في الربا فانه يتوفى دينه
كاملا فبقي السلفة التي استوفى ففقد فيكون
ربا وحمله المصنف على الديانة وما في سائر
المعتبرة اي من هل الانتفاع بالاذنه على
الكم وفي شرح المصنف انه يحرم الانتفاع بالاذنه
اذا به يكره كما في المفردات وغيرها.

قوله وسجي في آخر الرقعة ذكر فيه انه
التفصيل بانه ربا يعني انه اكثر الرقعة تحريرة
قلت والغالب راجع الى الناس انهم انما
يعدونه عند الدفع الى انتفاع ولو لا ما
اعطاه الله لهم وهذا بمنزلة الشرط
المعروف كالشرط ويقوم به المنع انه

ملونها

ملونها وقال مؤلف تويرا انه يصار في شرح
شم النفاذ في الانتفاع به اي بالرقعة مطلقا
اي لا باستخدام ولا سكنى ولا يسود اجارة
ولا اعمارة سواء كانه سرايا راحة او المرتبة
انه يادى اي يادى المرتبة به كانه انتفع
المرتبة او المرتبة به كانه انتفع بالمرتبة
وعنه عبد الله بن محمد بن اسلم السمرقندي
وكانه مركبا على سرقة او سرقة او سرقة
شيئا لا يحمل له انه ينتفع بشيء منه بوجه
من الوجوه وانما اذنه له المرتبة لانه
اذا له في المال فانه يتوفى دينه كاملا
فيبقى له السلفة التي استوفى ففقد فيكون
ربا وهذا امر عظيم كذا رايت منقول
بهذا النقط وعزاء الى الجامع لمجد المنة

قلت وهو مخالف لعلوم مائة المقترحات ففي
الثانية رجل رهشاة واباح للمرتبة انه
يسرب لبنها كانه للمرتبة انه ياكل ويسرب
وبه يكون ضامنا له

وفي الفوائد الزينية ابا ج البراهمة للمرتبة
اكل النخار فاكلها لم يضمنه ثم قال يكره
لمرتبة الذم فاجاب بانه البراهمة وانه اذ
له ما لم يكن فلا رجوع له بالذم فاجاب
ولم يمل ما تقدم على انه يانة وما به ما هو المقترحات
على الحكم

ثم رايته في توشع القادى : رجل رهش
مريضة وفيها اشجار الفرساد واما للمرتبة
ورقة الفرساد ثم اراد ان يبيع فله ذلك
وبها قبيل لعله الراسه اذا اناج للمرتبة
اكل

اكل ما في البتاه الرهش او لم يانة
الرهوة اذا اكله مشروطا ما رخصته
منفعة وله ربا اه

قلت لهذا يفرض فيه الشروط وغيره اه
كلامه وقال في رد المحتار بعد نقل قدر
منه اقره ابنه الشيخ صالح وتعبه الحمى
بانه ما كانه ربا لا يظهر فيه فرفه فيه
الديانة والنفاء

اقول ما في المراجع يعلم للمرتبة رفق
وذكر وانظروا فيما نراعى استقرضه لمقرضه
ده كانت بشرط كره والا فلا وما نقله
الكاتب من البراهمة انه لا يظهر يفيد
انه ليس بربا لانه الربا مضمون فيحمل
على غير الشروط وما في الدسار من المرات

على الشرط و إذا كان مشروطاً صرح كما
احتج به في التحريم أنه قوله و بآية تترقى
و منه يترصد إلى عية تترقى هذه عبارات
أصحها تدل على احتراقهم كما ذكرنا و نحو
عبارات كثيرة مختلفة تركنا تكرارها خوفاً من طول
الموجب من أجل وجوبها مع ما قل و دل و أدق
أما قول المذكورة و أصحها و أوفقها بآية و آيات
الدرجية هو القول الرابع أنه كان مشروطاً
بكره و ما لم يكن مشروطاً بكره.

أما كراهية الشرط فلهيئت كونه الترخيم
الذي هو بصفة ربا و أما عدم كراهية غير
الشرط فلهيئت أنه يترك و ليه بعد
يترك و كراهية بآية التحريم كما يفيد
تخليصهم بأنه ربا و بقي أسراراً في الحرمة في قول

مر

مر تكلم بحرمة الشرط فان المذكورة الترخيم
قريب من الحرام بل كان يترقى الشرط
أعم منه أنه يكون مشروطاً حقيقة أو
حكما.

أما حقيقة فانه يترصد المرتبة على نفس
عند الرتبة أنه ياذن له الرتبة بالارتفاع
مر الرتبة على ما هو المتعارف في ألق العوام
أنهم إذا ارتبوا شيئاً و دفعوا إليه
يترصدونه إجازة الارتفاع و يكتبون ذلك في
الرتبة و لم ياذن له الرتبة أو لم يكتب
في أصله لم يدفع المرتبة إليه و لم يرتبه
و أما حكماً فهو متعارف في دنيا أنهم
لا يترصدون ذلك في نفس المعاملة لكنهم ملزم
و صريحهم أنما هو الارتفاع فكونه لما وقع

المرتبة الدنيا حتى لو دفع الدنيا ولم
يأذنه له المالك في مجلس آفرا واذنه
ثم صرح في اذنه بذهب المرتبة ويريد
أخذ دينه فالدستراط وار لم يكن مذكورا
في كلامهم لكنه عليه مراهم
وسر المعلوم انه المعروف كما شروط كما حقيقة
صاحب الدشاه وفرع عليه فروعا كثيرة
فما ان الشروط حقيقة يتضمن الربا ان
الشروط حكما سر افراد الرما فار لم يكن
ربا حقيقة فلا اقل مما يكون فيه
شبهة الرما ومرا المعلوم ان شبهة الرما
في حكم الربا كما بطل الفقهاء في باب القرض
والبيع وصورة افراد غير مشروطا
لا يشترط المرتبة ذلك في نفس المقدولا

مؤيد

مؤيد

يدفع الدنيا بهذا الشرط ولا ينوي ايضا
بدفع الدنيا ابا حقه وانه لو دفع
بل قصد مجردا ليس والتوقف ولهذا شبهة
في جوابه فانه ليس فيه ربا ولا شبهة
الربا

فانه كانه الارتفاع في هذه الصورة
مؤديا الى شيء فليس الا هو شبهة شبهة
الربا وهي غير معتبرة ولهذا كما اذا
اذنه رجل لغيره في الارتفاع بملك بطلب
حاطره مرفوعة فانه يجوز به شبهة
فكذا اذا اجار المالك ونكر المالك الارتفاع
بملك ونكر المالك به المرفوعة بطلب حاطره
يجوز للمرتبة ذلك لانه اذنه على حدة
ليس شرط في الرفعة حقيقة والربا

مع ذلك لا يرتفع فلو كان في وى وار حوز
 عنه اولى والد عتار في عكة اربعة تنوي
 والد يرتفع تنوي ر عكة اربعة بما يعز
 وهو دى في زمانا وسيدر دى يركبها ان
 ان قل اسد رى في زمانا كاكريتا رى
 و شائع في زمانا نحو اسر و حقيقة والبر
 حكما اسد رى ملك اسرام كان زعام والناس
 ملك الزامن كالصوام وقد اختر كثير
 غلام بمصر تا ومنه سيقا بقا لكر بار ان
 اخفها ان يجوز ان تغفح بمرئيه ياد
 فافتوا به مطلقا من دورا به بغير قوايه
 المسروط وغيره ومن دورا به بتأملوا في
 المعروف كالسروط ونبلاوا واصلا وقد
 التزمنا ما من مبدية مبدية ان كلها

سند

سندت عمر الانتفاع بالاداره اجبت بالكر
 كعنى منهم انه الاداره عند بهم يكون مشروطا
 حقيقة او عرفا والاداره الجرد عمر يكون
 من شرط الحقيقى والعرفى نادر قطعا
 واما القول الخامس وهو انه كان
 مشروطا فهو حرام والاداره مكره فقول
 على المعروف به الشروط وسبه ما هو فى حكم
 الشروط ومع هذا القول موافق للمراج
 بانه يكون المراد منه قولهم والاداره يكون
 ذلك مشروطا حقيقة بل عرفا فهو مكره
 وانه كما مراد لهم بذلك شتم المكره
 فى صورة الاداره الى عكس ما به الشروط
 الحقيقى والعرفى فالاداره وسبه
 فيه وجود الربا ولا شبهة ويكالف صريح

الحديث الذي مر ذكره.

وأما القول الثالث أنه جائز قضاء الدين
فإن ما اختاره صاحب من النفاذ ورده
المسوى بأنه ما كانه ربا لا يغير رتبة القربة فيه
أما بانه والقضاء والقول مستقيم إلا أنه يرد
بأنه بانه والقضاء المقوى والقوى
وأما القول الثاني وهو أنه ليس بجائز
مطلقا فخطيئة به يحمل ذلك على الشروط
حقيقة أو عرفا.

وأما القول الثالث فينبغي أنه يحمل على غير
الشروط حقيقة ومكنا وأصحاب القول الأول
والثاني وإن لم يفصلا في حكمهم لكنه يجب
أنه يكون مفهوما لهم كما يقتضيه تعليلهم
وقرأهم ففهموا أنه لا يلحق بالقول فهو

القوة

القوة بينه الشروط وغير الشروط وإنه الشروط
أعم من أن يكون صراحة أو ضمنا كما العرف
كالشروط قال الله المستكى من صنيع جليل
وما لنا نكسر طوبى له في الرتبة ونقصه وذلك
وأنه لو لا ما ارادنا ذلك ونظيره هو أنه
أخذ من قول النفاذ يجوز ما لا ذنب وشأنه
ما بينه مرادهم ومرادهم.

الخاتمة في فروع متعلقة بآثار الرتبة
بأنه الرتبة وبغيره أنه ذكر قاضيا في تفاوت
المرتبة إذا ركب الرتبة الموهنة بأذنه
الرأية فخطيئة في ركوبه لا يظن ولا يقطع
شيء منه رتبة.

وإنه ركب بغيره الرتبة فخطيئة
في ركوبه يظن فيمتا وإنه خطيئة بعد ما نزل

عنها سليمة لعلت بر لهما في السليمة.

و لو كان الرهس ذو قلبه المرتبة باذنه
الراهر ذلك في استعماله لا يقف اليه بل
استعمال المرتبة باذنه الراهر كما استعمل الراهر
و لو كان الرهس فصفا فاذنه له الراهر
بالقراءة فيه فذلك منه قبل ان يفرغ من القراءة
لدى يمين المرتبة والديه على حاله وانه هلل
بعد فراغه من القراءة بذلك بالديه وكذا
لو كان الرهس خائفا فادخل المرتبة في ظهره
بما ذنه الراهر فذلك يكون امانة لا يتعدى
منه اليه وانه هلل بعد الفراغ بذلك
بالديه اهـ.

وذكر في الخلاصة والبرازيه وغيرهما مثل
ذلك وفي جامع الفوائد الرهس كالتوديع

وكل

وكل فعل لا يقدم به المودع لا يفرم به
المرتبة ثم المودعة لا تقار ولا تودع ولا
تؤجر فكذا الرهس ولا يحق له في عياله
لدا لا انتفاع به بل اذنه فلو هلل في حالة
الاستعمال ضربه كله ولو هلل بعد فراغه
او قبل الاستعمال قدر بالديه ولو انتفع
بما ذنه الراهر واهل حاله استعمال ذلك
امانة. وذكر في السراج المير لو اذنه الرهس
بما لا انتفاع ثم نهى عنه فله ذلك لانه
مسترجع والممتنع انه يمنع من التبرع واليلة
فيه انه يبيع له في ذلك على انه كلما نهاه
فهو ما ذونه فيه اذنا متانفا عالم بغيره
الديه ويقبل المرتبة اذنه كما في غزاة
الغنية واذنا اذنه الراهر للمرتبة في الكنى

فلا رجوع له بالذبرة كما في الدنيا اه
 وذكر في النهاية لو كانت الذرة مكرمة
 لم يحل للموتى وطولها وانه الراس
 لانه الفرج اشد حرمة ومع ذلك لو
 وطئها على ظهره انما يحل له يسقط الحد
 عنه لانه ثبت له ملك اليد فيها بعقد
 الراس وذلك يسقط الحد
 وكذلك لو استعار رجل امة لغيرها
 فوطئها على ظهره انما يحل له يسقط الحد
 عنه ايضا لانه حقه فيها نظير حوز الراس
 فانه له حوز ايقاع الدين به باليتار كما
 يسقط الحد باعتبار هذا المعنى على الراس
 فكذلك في الراس ويكره الحد على
 الواطئ كذا في باب العارية في الراس

رعه

رعه الميسوط اه

هذا آخر الكلام في هذا المقام والحمد
 لله على التمام والصلاة والسلام على سوله
 وآله البررة العظام وكلهم زلف في حق
 خفيفة آخرها يوم الخميس الرابع من ذي
 القعدة من شهر السنة الحامد والتعظيم
 بعد الدلف والمائنة من الهجرة على
 صاحبها افضل الصلاة والتحية صلاة وسلام
 دائمية متلانة فيه الى يوم الدين على
 الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه

تم استنساخ هذا الكتاب في يوم
 الجمعة السابع والعشرين من شهر ربيع
 الثامن سنة اثنى عشر وسبعمائة

2/1.

22

والله اعلم
بما في صدوركم
والله اعلم
بما في صدوركم

و علی آله و صحبه وسلم تسلیما کثیرا و الحمد
للہ رب العالمین کہ روبرو میں آنحضرتؐ ابراہیمؑ

